

مشكل الحديث في التراث والدراسات المعاصرة

المحررون:

محمد أبو الليث خيرآبادي
سعد الدين منصور
أحمد المجتبى بانقا
أحمد رفطان

الناشر

مكتب كرسي جمل الليل للسنة النبوية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
2021هـ/2021م



الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
International Islamic University Malaysia
The Islamic University of Malaysia



MAIP®

فُشْكل الحديث في التراث والدراسات المعاصرة

المحررون

محمد أبو الليث الخير آبادي

سعد الدين منصور

أحمد المجتبى بانقا

أعمر فطان

الناشر

مكتب كرسي جمل الليل للسنة النبوية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

1442هـ/2021م



All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or otherwise, without prior written permission from the AUTHOR except quotations for research purposes in which the source is cited in a proper scientific acknowledged way.

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي طريقة من طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير الضوئي أو الانتاج المرئي والمسموع والحاسوبي، وغيرها إلا بإذن خطي من المؤلف وتستثنى الاستشهادات لأغراض البحث العلمي مع الإشارة إلى المصدر على نحو ما تقتضي الأعراف العلمية

BOOK TITLE

مشكل الحديث

في التراث والدراسات المعاصرة

**PROBLEMATIC VERSES IN
HADITH ACCORDING TO
CLASICAL AND MODERN
STUDIES**

AUTHORS

Mohammed Abullais Alkhair Abadi

Saadeldin Mansour

Ahmed El-Mogtaba Bannga

Amar Fettane

Page Size: 18cm×25cm

ISBN

978-967-2416-42-5

First Edition (KL) 2021

PUBLISHER

**MASHREQ
INTERNATIONAL FOR
BOOKS SDN BHD**

Company Reg. No.: (1092966-T)

Address:

35-2 Jalan Melati Utama 4, Taman
Melati Utama, Setapak 53100, Kuala
Lumpur, Malaysia.

CONTACTS



+60 341012242



+60 193951773



@mashreqintl



@mashreq9



mashreqbookstore



mashreq4books@gmail.com



Mashreq.com.my

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مشكل الحديث بين أهل الحديث وأصحاب الاتجاه العقلي

د. كلثوم محمد حريد¹ أ.د. محمد أبو الليث الخير آبادي²

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد! فقد اقتضت الحكمة الإلهية احتواء الوحيين الكريمين على نصوصٍ مشكّلةٍ في أذهان الناس، "ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، ويسر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله به درجات"³.

وقد تباينت مواقف الباحثين في كيفية التعامل مع مشكل الحديث النبوي، فهناك أهل الحديث الذين لم يدخروا جهداً في معالجة المشكل، ومحاولة تفسيره والإجابة عنه، وحمله على أحسن المخارج، وهناك أصحاب الاتجاه العقلي الذين يطعنون على الحديث المشكل، ويظهرونه بمظهر المعارض للآيات الكريمة، والمصادم للحقائق العلمية، والمخالف للبداهات العقلية. وهذا البحث معقودٌ للوقوف على الأسس التي انطلق منها الفريقان في معالجة مشكل الحديث، مع ذكر مثالٍ تطبيقيٍّ لكليهما يوقفنا على تلك الأصول بشكلٍ عملي.

تتجلى مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

- 1- ما أصول أهل الحديث في التعامل مع مشكل الحديث؟ وكيف طبقوها؟
 - 2- ما أصول أصحاب الاتجاه العقلي في التعامل مع مشكل الحديث؟ وكيف طبقوها؟
- وتظهر أهداف البحث في النقطتين الآتيتين:

¹ أستاذة محاضرة بقسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

kolthoom.h@hotmail.com

² البروفيسور وأستاذ كرسي جمل الليل للسنة بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

mabullais@hotmail.com

³ المعلّي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق: علي العمران، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ)، ص308.

- 1- الوقوف على أصول أهل الحديث في التعامل مع مشكل الحديث، وتطبيقاتهم في ذلك.
 - 2- بيان أصول الاتجاه العقلي في التعامل مع مشكل الحديث، وتطبيقاتهم في ذلك.
- وتتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:
- 1- أن مشكل الحديث أضحى مصدرًا لتشكيك الشباب المسلم بالسنة المطهرة.
 - 2- كون مشكل الحديث بات مشجّبًا لكل من يريد رد حديثٍ لم يتوافق وهواه.
 - 3- إبراز الأصول التي اعتمدها أهل الحديث وأصحاب الاتجاه العقلي في معالجة مشكل الحديث.
 - 4- صيرورة مشكل الحديث بابًا يلج منه أصحاب الاتجاه العقلي للطعن على الحديث النبوي، ومن ثم رفض السنة النبوية جملةً وتفصيلاً.
- الدراسات السابقة:**
- إن الدراسات التي بحثت في حجية السنة ورد الطعون المثارة حولها، وكذا الأبحاث التي تناولت بالدراسة نقد المتن تتقاطع بشكلٍ ما مع بعض مسائل هذا البحث، إلا أن هناك دراستين قد تكونان ألصق بهذا البحث مما سواهما، وهما:
- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، للدكتور محمد طاهر الجوابي⁴؛ وقد تحدث عن مشكل الحديث ضمن جهود المحدثين في نقد معنى الحديث، وعرّف به، وذكر أمثلة عليه من كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة، وقارن بينه -في بعض الأمثلة- وبين الطحاوي وابن فُورك في كيفية حل الإشكال في بعض الأحاديث.
- مسالك تضيق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر خلال الربع الأول من القرن الخامس الهجري .. عرض ونقد، للدكتور خالد الدريس⁵؛ استعرض فيه أربعة مسالك فيها دعوة لتضييق الاحتجاج بالسنة، ومنها المسلك الأخير في دراسته (رد الحديث الصحيح بدعوى أنه مشكل)،

⁴ محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، د.ط، د.ت)، والبحث كان رسالته للدكتوراه.

⁵ بحث مقدم في الندوة العلمية الدولية الثانية بعنوان (الحديث الشريف وتحديات العصر)، والذي أقامته كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمشق، سنة 2005م.

ذكر فيه الأصول التاريخية لهذا القول، وأدلة القائلين به، ثم أورد أمثلةً عليه، وأخيرًا نقده وأبان عواره.

ويختلف هذا البحث عنهما في كونه أفرد الحديث المشكل بالدراسة، ثم في كونه تأصيلًا لأحد أهم جوانب الدراسة حوله، ألا وهي القواعد التي ينتهجها أهل الحديث وأصحاب الاتجاه العقلي في التعامل مع الحديث المشكل، وفي تسليطه الضوء على منشأ الخلاف الحاصل بين الفريقين، والذي نتج عنه ذاك التباين الواضح في موقف المدرستين من مشكل الحديث.

واتبعنا لإعداد هذا البحث من مناهج البحث ما يلي:

- 1- المنهج الاستقرائي: وذلك لجمع الأصول المعتمدة لدى الفريقين عند معالجة مشكل الحديث وذلك بالرجوع إلى أشهر الكتب ذات العلاقة بموضوع البحث.
- 2- المنهج التحليلي الوصفي: وذلك لتحليل أقوال الفريقين، واستخلاص القواعد والضوابط التي وضعوها للتعامل مع المشكل، ثم ذكر مثال تطبيقي يوضح الجانب النظري ويجليه.

تمهيد: بيان حقيقة الحديث المشكل

أولاً: تعريف الحديث المشكل:

المشكل في اللغة مأخوذ من أشكل الأمر: إذا التبس واختلط، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل⁶. وفي اصطلاح المحدثين يُعرف بأنه: الحديث المقبول الذي خفي معناه أو أوهم التعارض مع دليل شرعي أو عقلي، أو مع حقيقة علمية أو تاريخية⁷. ويُستخلص من التعريف شرط مهم ليصح إطلاق المشكل على حديث ما، وهو كونه مقبولاً، فيخرج بهذا القيد الحديث الضعيف ضعفاً شديداً. وأشار التعريف أيضاً إلى أن الإشكال كان بغموض معناه ودقته على الفهم، أو كان بالتعارض الظاهري لا الحقيقي، ويمكن دفعه بشيء من النظر والتأمل.

⁶ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، ج10، ص16.

⁷ ينظر: أبو شهبه، محمد محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (جدة: دار المعرفة، ط1، 1983م)، ص441؛ وشيخنا خيرآبادي، د. محمد أبو الليث، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، (الأردن: دار النفائس، ط1، 1429هـ/2009م)، ص143-144.

المبحث الأول: أصول أهل الحديث في التعامل مع مشكل الحديث ومثال تطبيق عليه
يتناول هذا المبحث الأصول التي سار عليها المحدثون عند تعاملهم مع الحديث المشكل، مع ذكر مثال تطبيقي يوضح منهجهم، وذلك من خلال المطالبين الآتين.

المطلب الأول: أصول أهل الحديث في التعامل مع مشكل الحديث
انطلق أهل الحديث من قواعد متينة في التعامل مع الأحاديث المشككة، وهذه القواعد منبثقة من منهجهم الكلي إزاء السنة النبوية، ولها به اتصال وثيق، وهي قواعد مؤطرة بسياج من النزاهة العلمية، والرؤية الشمولية في النقد والتمحيص، ومن أهم هذه الأصول:
أولاً: القواعد الإيمانية:

1) الإيمان بالغيب:

إن الأسس التي يقوم عليها منهج المحدثين في نظرتهم إلى الأحاديث المشككة مرتكزة على إيمانهم بالغيب؛ ويعدُّ هذا الأصل من الأهمية بمكان؛ لأن عدداً من الأحاديث النبوية مشتملة على أمور غيبية، ومتضمن لما لا يتصوره العقل البشري، ومن دون هذا الأصل سيتم رد تلك الأحاديث بحجة مخالفتها للعقل.

فإذا ورد حديث لا يمكن أن يتصوره العقل كحديث سجود الشمس⁸ ونحوه، لم يكن لأهل الحديث إلا التسليم والإيمان؛ لأنه من الغيب الذي أخبر به النبي ﷺ، ولا يستشكلونه بدعوى مضادته للمنطق والعقل؛ لأن من المقرر أن الرسل عليهم السلام قد تخبر "بمجازات العقول لا بمحالات العقول"⁹.

وبين د. مصطفى السباعي صحة هذا الأصل، وضرورة التمسك به، فقال: "وقد يخرج كلامه مخرج الإخبار عن المغيبات التي تقع في مستقبل الزمان، ولم يكن وقت النقد قد حان زمان تحققها، فلا يصح التسرع في الإنكار. وقد يخرج كلامه مخرج الإخبار عن حقائق علمية لم تكتشف في عصر الرسالة ولا في عصور الناقلين، وإنما تكتشف فيما بعد كحديث (ولوغ الكلب في الإناء)، فقد أثبت

⁸ أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، في صحيحه، تحقيق: محمد زهير الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود:7]، ج9، ص125، برقم7424.

⁹ ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1411هـ/1991م)، ج5، ص297.

العلم الحديث صحة ما جاء فيه، في حين عدّها علماؤنا من قبل من الأمور التعبدية التي يحيط الناس بمعناها وحكمتها، وتسرع بعض الباحثين حديثاً فأنكر حجية هذا الحديث، كل هذا يجعل علماءنا رحمهم الله على حق في تثبتهم وتأنهم في رد الأحاديث إذا بدت عليها بادرة شبهة، أو تردد العقل في فهمها، ولم يجزم باستحالتها بعد تأكدهم من صحة السند، وسلامة رجاله من أن يكون فيهم كذاب أو ضعيف أو متهم¹⁰.

2) تعظيم حديث رسول الله ﷺ:

مما يميز منهج المحدثين عند معالجة المشكل من الحديث ما قام في صدورهم من التعظيم والتوقير لأقوال رسول الله ﷺ، لأنها من الوحي الذي أوتي عليه الصلاة والسلام، وهذا التعظيم وذاك التوقير أثمر في قلوب أهل الحديث خوفهم من نسبة شيء إلى النبي ﷺ لم يثبتوا من قبوله، وبالمقابل عدم المسارعة إلى رفض أي حديث صح سنده إليه ﷺ؛ وذلك خشية رد شيء قاله النبي ﷺ، فيقعون في المنهي عنه، قال الشافعي في معرض الاحتجاج لخبر الواحد بقبول عمر بن الخطاب خبر الضحاک بن سفيان وحمل بن مالك في قضاء الدية للعاقلة وتوريث المرأة من دية زوجها: "ولكن الله تعبد به (أي عمر بن الخطاب) والخلق بما شاء على لسان نبيه، فلم يكن له ولا لأحد إدخال (لم) ولا (كيف) ولا شيئاً من الرأي على الخبر عن رسول الله ﷺ، ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه وإن كان واحداً"¹¹.

بل كان أهل الحديث يتمتعون في وجه من يعارض الحديث بأدنى اعتراض، وسلفهم في هذا صحابة رسول الله ﷺ، فقد أخرج مسلم من طريق أبي قتادة أنه قال: "كنا عند عمران بن حصين في رهط، وفينا بُشير بن كعب، فحدثنا عمران يومئذٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء خير كله، قال: - أو قال: الحياء كله خير». فقال بُشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب - أو الحكمة - أن منه سكينَةٌ ووقاراً لله، ومنه ضَعْف، قال: فغضب عمران حتى احمرتا عيناه، وقال: ألا أرى أُحدِّثُكَ عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه، قال: فأعاد عمران الحديث، قال: فأعاد بُشير، فغضب عمران، قال: فما زلنا

¹⁰ مصطفى السباعي، السنة ومكانتها، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1402هـ/1982م)، ص277.

¹¹ الشافعي، محمد بن إدريس، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1405هـ/1985م)، ص479.

نقول فيه إنه منا يا أبا نُجيد، إنه لا بأس به" ¹². فغضبُ عمران ؓ على بُشَيْر وإنكاره عليه "من حيث إنه أتى به في مَعْرَض من يعارض كلام رسول الله ﷺ بكلام الحكماء ويقاومه به، ولذلك قال له: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن صُحُفك!" ¹³، وإلا فإن الاستفهام عند الإشكال ليس بمستنكر، وكان الصحابة ؓ فمن بعدهم يفعلونه ¹⁴.

ولأجل هذا التعظيم، ولحجية سنته صلوات ربي وسلامه عليه انتهض المحدثون لدفع الإشكالات الواردة على النصوص النبوية بشتى الطرق والوسائل، ولا يخفى على كل ذي لب أن هذا هو المعترك الصعب، والمسلك الوعر في مقابل الرد والرفض لكل مشكل، والذي يستطيعه كل أحد. ثانياً: القواعد النقدية:

1) صحة الإسناد:

إذا صح إسناد الحديث المشكل ومتنه بناءً على المعطيات العلمية، والمناهج النقدية المتبعة عند علماء هذا الشأن كان ثابتاً إلى النبي ﷺ، ولا مجال لرده بعدئذٍ ¹⁵، ولا يخرج عن هذا الحكم خبر الآحاد، قال أبو المظفر السمعاني: "إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة. وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيءٌ اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدمٌ ثابتٌ، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول" ¹⁶.

¹² أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، في صحيحه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ج 1، ص 64، رقم 37.

¹³ أبو العباس القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محي الدين ديب مستو وآخرين، (دمشق وبيروت: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط 1، 1416هـ/1997م)، ج 1، ص 220.

¹⁴ ومثاله ما رواه عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل، فإنه يقطع صلاته الحمار، والمرأة، والكلب الأسود». قلت: يا أبا ذر! ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «الكلب الأسود شيطان»، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، ج 1، ص 365، رقم 265.

¹⁵ اللهم إلا إذا كان ثمة خللٌ متحققٌ في المتن كما سيأتي بيانه قريباً.

¹⁶ السمعاني، منصور بن محمد أبو المظفر، الانتصار لأصحاب الحديث، تحقيق: محمد الجيزاني، (السعودية: مكتبة أضواء المنار، ط 1، 1417هـ/1996م)، ص 34-35.

وهذه النتيجة تنبثق مما يُشكّله الإسناد من قيمة كبيرة لدى المحدثين؛ لأنه الأداة الكاشفة التي تُظهر لهم الرواة الذين تسلسل الخبر عن طريقهم، مما يعين في البحث عن قياس مدى عدالتهم وضبطهم، وفي أخذ كل راوٍ عمن قبله، وصنيع المحدثين ليس بدعاً من الأمر، بل هم سائرون على قانون البشرية في تناقل الأخبار جيلاً بعد جيلٍ، مع تميز طريقتهم بدقة التحري والموضوعية، والتشدد في اتصال الأسانيد، قال سليمان الندوي: "ولما كانت الأحاديث أخباراً وجب أن نستعمل في نقدها وتمييز الصحيح من غيره أصول النقد التي نستعملها في سائر الروايات والأخبار التي تبلغنا، أعني إذا سمعنا خبراً فماذا نعمل؟ ننظر أولاً في حال الراوي الذي سمعنا منه هذا الخبر، هل هو ممن يُعَوَّل على روايته أم لا؟ ثم ننظر في حال من روى عنه هذا الرجل، وهكذا إلى أن تنتهي الوسائط، ثم نتحقق هل الراوي الأعلى كان حاضراً الواقعة أم لا؟ وهل كان بإمكانه فهمها وحفظها؟ ثم ننظر في الأمر المروي هل يلائم أحوال الرجل الذي نُسب إليه وهل يمكن وقوعه في ذلك العصر والمحيط أم لا؟ فهذه القواعد وأشباهاها استعملها المحدثون في نقد الأحاديث وسموها (أصول الحديث) وبذلك ميزوا الأحاديث الصحيحة من غيرها، ولا زال الباب مفتوحاً لمن أراد أن يأتي البيوت من أبوابها"¹⁷.

ويظهر لنا من خلال هذا النقل عدم منطقية ما عابه المستشرقون وأذناهم على أهل الحديث من احتفائهم البالغ بالإسناد، والدوران حول فلكه؛ إذ إن آفة الأخبار روايتها كما هو معلوم، واهتمام المحدثين بنقد السند أولاً مما يُحسب لهم في خدمة هذا الدين العظيم، قال مصطفى السباعي: "وقد جعلوا عمدتهم الأولى نقد السند، وبه أزاخوا من طريق السنة آلافاً بل عشرات الألوف من الأحاديث المكذوبة، ثم نقدوا المتن في الحدود التي ذكرناها على نطاق ضيق"¹⁸. والسبب الذي دعا هؤلاء المستشرقين وغيرهم لذلك التنقص لمنهج المحدثين في نقد السند أولاً "أن المنهج النقدي للأخبار عند الغربيين منصبٌّ على المتن وحده، ولم ينل السند عندهم كبير نصيب لأنهم لا يعولون عليه، وإن تكلموا عن السند فلا يتعدى بعض المفاهيم النظرية التي ليس لها رصيد في واقعهم النقدي، وذلك مخالف للمنهج النقدي عند المسلمين، فقد طبق عملياً بشكلٍ واسعٍ ومنقطع النظير،

¹⁷ سليمان الندوي، تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها، ترجمة: عبد الوهاب بن عبد الجبار الدهلوي، (المكتبة الشاملة)، ص 5-6.

¹⁸ السباعي، السنة ومكانها في التشريع، ص 276.

وهي قفزة عريضة لم يصلها الأوروبيون حتى اليوم، وأتى لهم ذلك وأخبارهم القديمة منقطعة الأسانيد قد يئسوا أن يصلوها"¹⁹.

هذا، ومع الاهتمام البالغ بالسند عند المحدثين، فإنهم لم يغفلوا عن نقد المتن كما توضحه النقطة الآتية.

(2) خلو المتن من المخالفة:

لم يغفل المحدثون جانب نقد المتن كما يدعيه المستشرقون ومن تابعهم من أصحاب الاتجاه العقلي، فـ "كيف يهملون ضبط المتن وما قام علم الحديث دراية إلا لخدمة علم الحديث رواية!! وبتعبير آخر ما كانت علوم الحديث بأسرها إلا لضمان ضبط المتن، والتأكد من صحة نسبته إلى النبي ﷺ، ولا نبالغ إذا قلنا: إن الشروط الخمسة التي وضعها علماء الحديث لصحة الخبر كلها شروط لضبط المتن، وما يبدو من ظاهر الشروط لضبط السند هو في حقيقة الأمر يتعلق بالمتن ظاهراً وباطناً"²⁰.

ومن الأسس التي يعتمد عليها المحدثون في التعامل مع المشكل أن يخلو الحديث من المخالفة الواضحة والصريحة للقرآن أو صحيح السنة أو الإجماع أو العقل أو الحس أو الواقع، فإذا تضمن مثل تلك المخالفة رداً، ويكون الإسناد حينها قد حوى علّة خفية دلت عليها تلك المخالفة.

قال ابن الجوزي: "المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ. ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"²¹.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن المحدثين قد أعلّوا بعض روايات الثقات بمخالفة القرآن الكريم أو السنة المعروفة، ولكن لم يُنقل عنهم تحليل حديث الثقة بمخالفة العقل أو الواقع، وإنما يوجد مثل هذا التعليل في روايات الكذابين الذين حدثوا بالمستحيل، قال عبد الله الجديع بعد أن قرر هذا: "وما يقع أحياناً من الإشكال في دلالة بعض نصوص الأحاديث الصحيحة، فشبهة بما يقع من

¹⁹ عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، (المكتبة الشاملة)، ج 2، ص 392.

²⁰ المرجع السابق، ج 2، ص 392.

²¹ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط 1، 1386 هـ/1966 م)، ج 1، ص 106.

الإشكال في دلالة بعض آيات الكتاب، يُنظر وجهه ومعناه، ويُؤلف بينه، ويُدفع ما يبدو من تعارض الظاهر برده إلى المحكم، وحمل معناه عليه²².

ثالثًا: القواعد الأصولية:

• إعمال الأدلة أولى من ردها:

وهذا الأصل من الأصول الجليلة التي تنبئ عن مدى تقديس النص النبوي عند المحدثين، وعدم التعجل في رده لأدنى بادريّة من استشكال أو معارضة للقرآن أو العقل أو الواقع أو غير ذلك، وبيان هذا الأصل: أنه إذا ورد حديثٌ نبويٌّ قد صح في نقدهم، ولكن احتوى متنه على أمرٍ معارضٍ لغيره من الأدلة، فأول ما يقومون به هو قلب النص على عدة أوجه، ومحاولة رفع ذلك الإشكال المتبادر إلى الذهن بشتى الطرق والأساليب المتاحة، مستندين على أدلة نقلية أخرى، أو حجج عقلية، أو دلالات لغوية، أو غيرها لتفسير النص بما يحتمله من معنى صحيح؛ وذلك لأن إعمال الدليل أولى من إهماله، فإذا ما استفرغوا الوسع في البحث عما يزيل الإشكال الطارئ، ولم يوفقوا إلى ذلك توقفوا، ولم يجرؤوا على رد الحديث -بعدما ثبتت صحته-؛ لأنه قد يُفتح على باحثٍ آخر ذلك المعنى المستشكل، وفوق كل ذي علمٍ عليم.

قال الطحاوي مؤسسًا لهذا الأصل: "والواجب على ذوي اللب أن يعقلوا عن رسول الله ﷺ ما يخاطب به أمته، فإنه إنما يخاطبهم به ليوقفهم على حدود دينهم، وعلى الآداب التي يستعملونها فيه، وعلى الأحكام التي يحكمون بها فيه، وأن يُعلم أنه لا تضاد فيها، وأن كل معنى منها يخاطبهم به يخالف ألفاظه فيه الألفاظ التي قد كان خاطبهم فيما قبله من جنس ذلك المعنى، وأن يطلبوا ما في كل واحد من ذينك المعنيين إذا وقع في قلوبهم أن في ذلك تضادًا أو خلافًا فإنهم يجدونه بخلاف ما ظنوه فيه، وإن خفي ذلك على بعضهم فإنما هو لتقصير علمه عنه، لا لأن فيه ما ظنه من تضاد أو خلاف، لأن ما تولاه الله بخلاف ذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، والله نسأله التوفيق"²³.

²² عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1424هـ/2003م)، ج2، ص710.

²³ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ/1994م)، ج1، ص159.

وقال مصطفى السباعي: "ما يخفى على الناس في بعض العصور حكمته وسر تشريعه، قد يتجلى لهم في عصر آخر معقول الحكمة، واضح المعنى، حين تتقدم العلوم، وتنكشف أسرار الحياة، ففتح الباب في نقد المتن بناء على حكم العقل الذي لا نعرف له ضابطاً، والسير في ذلك بخطى واسعة على حسب رأي الناقد وهواه، أو اشتباهه الناشئ في الغالب عن قلة اطلاع، أو قصر نظر، أو غفلة عن حقائق أخرى، إن فتح الباب على مصراعيه لمثل هؤلاء الناقدين يؤدي إلى فوضى لا يعلم إلا الله منتهائها، وإلى أن تكون السنّة الصحيحة غير مستقرة البنيان ولا ثابتة الدعائم"²⁴.

وما ذكره السباعي ظهر جلياً في عصرنا الحاضر فيما يتعلق بحديث الذبابة الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داء، والأخرى شفاء»²⁵. هذا الحديث توارد على إنكاره أصحاب الاتجاه العقلي في القديم والحديث بحجة كيف يكون في الذباب سم وشفاء في آنٍ واحدٍ، وقد أثبت الطب الحديث بالتحليل المعملي مصداق هذا الحديث النبوي²⁶.

المطلب الثاني: الجانب التطبيقي في تعامل أهل الحديث مع مشكله:

سنذكر في هذا المطلب مثلاً لحديثٍ مشكّل²⁷ يُبين لنا الجانب التطبيقي للمحدثين في التعامل تجاهه، وهو:

ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأكل المسلم في معي واحدٍ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»²⁸.

وعند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيفٌ وهو كافر، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاةٍ، فحلبت، فشرب جلابها، ثم أخرى فشربه، ثم أخرى فشربه، حتى شرب جلاب سبع شياهٍ،

²⁴ السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 278-279.

²⁵ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء ج 4، ص 130، رقم 3320.

²⁶ ينظر: أبو شهبة، محمد محمد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط 2، 1406هـ/1985م)، ص 192 فما بعدها.

²⁷ اكتفينا بذكر مثال واحد يدل على ما وراءه؛ وذلك نظراً للطبيعة المختصرة لمثل هذه الأبحاث.

²⁸ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب المؤمن يأكل في معي واحد، برقم (5396)، ج 7، ص 72.

ثم إنه أصبح فأسلم، فأمر له رسول الله ﷺ بشاةٍ، فشرب جلابها، ثم أمر بأخرى، فلم يستتمها، فقال رسول الله ﷺ: «المؤمن يشرب في معي واحدٍ، والكافر يشرب في سبعة أمعاء»²⁹.

وجه الإشكال:

تظهر إشكالية هذا الحديث في كونه مخالفاً للواقع الملموس، فقد يكون المؤمن كثير الأكل والكافر بخلاف ذلك، وقد يدخل الكافر في الإسلام ولا تتغير عاداته الغذائية عن ذي قبل، كما أن علم التشريع قديماً وحديثاً أثبت أن الجهاز الهضمي واحد لا يختلف بين شخص وشخص، فعدد الأمعاء واحد بين بني البشر.

قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث خرج على غير مقصوده ... لأن المشاهدة تدفعه وتكذبه، وقد جلَّ رسول الله ﷺ عن ذلك؛ ألا ترى أنه قد يوجد كافرٌ أقل أكلًا من مؤمنٍ، ويسلم الكافر فلا ينتقص أكله ولا يزيد"³⁰.

وقال أبو عبيد بن سلام بعد توجيهه لإشكال الحديث: "ولا نعلم للحديث وجهًا غير هذا؛ لأنك قد ترى من المسلمين من يكثر أكله، ومن الكفار من يقل ذلك منه"³¹.

ومن خلال هذين النقلين عن علمين من أعلام المحدثين يظهر لنا بجلاء أن أهل الحديث ليسوا كما يروج عنهم أصحاب الاتجاه العقلي من أنهم لا يكادون يفحصون المتن، وأنهم يحشدون في كتبهم الأحاديث التي تخالف البديهيات العقلية وغيرها دونما نظرٍ أو نقدٍ.

طرائق المحدثين في حل هذا الإشكال:

تنوعت أنظار المحدثين في حل الإشكال الوارد على هذا الحديث، ويمكن تقسيم اتجاهاتهم عن طريق الإجمال إلى اتجاهين رئيسين، ويندرج تحت كل اتجاه عددٌ من الأقوال على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: أن الحديث محمولٌ على الحقيقة، ثم تعددت أقوالهم في ذلك، وهي:

²⁹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في معي واحدٍ ...، ج 3، ص 1632، رقم 2063.

³⁰ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1، 1387هـ)، ج 18، ص 53.

³¹ أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (حيدرآباد الدكن: مطبعة المعارف العثمانية، ط 1، 1384هـ/1964م)، ج 3، ص 23.

القول الأول: المراد بالحديث أن أمعاء الإنسان سبعة، والمؤمن غالباً يكفيه ملء واحدٍ منها، والكافر غالباً لا يكفيه إلا ملؤها جميعها، قال القاضي عياض: "وزعم أهل الطب والتشريح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها: التواب، والصائم، والرقيق، وهي كلها رقائق، ثم ثلاثة غلاظ: الأعور، والقولون، والمستقيم"³².

"فالكافر لشهره وعدم تسميته لا يكفيه إلا ملؤها، والمؤمن لاقتصاده وتسميته يشبعه ملء أحدها، ويحتمل أن يكون هذا في بعض المؤمنين وبعض الكفار"³³.

واختار النووي هذا القول فقال: "والمختار أن معناه: بعض المؤمنين يأكل في معنى واحدٍ، وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يلزم أن كل واحدٍ من السبعة مثل معنى المؤمن. والله أعلم"³⁴. القول الثاني: التخصيص: أي أن هذا الحديث خرج مخرج العموم والمراد به الخصوص، وهذا المعنى رجحه الطحاوي، وابن عبد البر، وغيرهما.

حيث ورد الحديث -كما في رواية مسلم أعلاه- في رجلٍ بعينه ضيفه النبي ﷺ، وكان كافراً ثم أسلم، قال ابن عبد البر: "كأنه قال: هذا الضيف إذ كان كافراً أكل في سبعة أمعاء، فلما أسلم بورك له في إسلامه فأكل في معنى واحدٍ، يريد أنه كان أكله عنده قبل أن يسلم سبعة أمثال ما أكل عنده لما أسلم؛ إما لبركة التسمية التي أمره بها رسول الله ﷺ، فأشبعه الله عز وجل بحلاب تلك الشاة، وما وُضع له فيها من البركة ما يكون له برهاناً وأيةً ليرسخ الإيمان في نفسه"³⁵، وذكر أن هذا الأسلوب جاء به القرآن، وأنه جارٍ على لسان العرب، ثم مثّل لذلك.

وقال الطحاوي عن الحديث إنه: "خرج مخرج المعرفة، وما خرج مخرج المعرفة لم يتعدّ من قصد به إليه إلى من سواه، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا • إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5، 6]، فقال أهل العلم في ذلك: لا يغلب عسرٌ يسرين، مستخرجين لذلك المعنى في هذه الآية؛ لأن العسر خرج مخرج المعرفة فكان على واحدٍ، وخرج اليسر مخرج النكرة فكان في كل واحدٍ من

³² القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي السبتي، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، (المنصورة بمصر: دار الوفاء، ط1، 1419هـ/1998م)، ج6، ص557.

³³ النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مزي، شرح النووي على مسلم، (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1349هـ/1930م)، ج14، ص24.

³⁴ المرجع السابق، ج14، ص24-25.

³⁵ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م)، ج8، ص348.

قوله عز وجل: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ غير الذي في الآخر منهما، وكذلك كل ما يجيء مجيء المعرفة فهو على ما ذكرنا إلا أن يكون فيه دلالة تدل على القصد الذي ما هو أكثر من الواحد، فينصرف إلى ذلك، ويرجع حكمه إلى حكم النكرة، كقوله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ • إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: 1-3]، فعلم بذلك أنه أريد به الجنس لا الإنسان الواحد، والله عز وجل نسأله التوفيق³⁶.

وأورد على هذا الجواب إيرادان³⁷: أحدهما: أن ابن عمر رضي الله عنهما روى هذا الحديث، وفهم منه العموم، قال نافع: "كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه، فأدخلت رجلاً يأكل معه، فأكل كثيراً، فقال: يا نافع! لا تدخل هذا علي، سمعت النبي ﷺ يقول: «المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»³⁸، والثاني: أن هذه الحادثة قد تعددت.

الاتجاه الثاني: أن الحديث ليس على ظاهره، ثم اختلفت تأويلات أصحاب هذا الاتجاه على النحو الآتي:

القول الأول: الحديث خرج مخرج التمثيل، فليس المراد حقيقة الأمعاء، بل المقصود تشبيه الرغبة في الدنيا والحرص عليها بالأمعاء قلّة وكثرة، وبيانه: "أن هذا مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا، وللکافر وحرصه عليها، فكأن الكافر لحرصه على الدنيا وجمعها يأكل في سبعة أمعاء، وكأن المؤمن لزهده في الدنيا وتقلله منها يأكل في معي واحد، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا حقيقة الأكل، وإنما المراد الاتساع في الدنيا والتقلل منها، فكأنه عبّر بالأكل عن أخذ الدنيا، وبالأمعاء عن أسباب ذلك"³⁹.

³⁶ الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج 5، ص 258.

³⁷ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، دط، 1379هـ)، ج 9، ص 539.

³⁸ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب المؤمن يأكل في معي واحد، ج 7، ص 71، رقم 5393.

³⁹ العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري، طرح الثريب في شرح التقريب، (مصر: المطبعة المصرية القديمة، دط، دت)، ج 6، ص 17. وينظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج 5، ص 258.

وإليه ذهب جماعة، منهم: ملا القاري، فقال: "وهو كناية عن كمال انتفاع الكافر بالدنيا الموجب لحرمانه في العقبى، وإشارة إلى زيادة حرصه، وإلى قناعة المؤمن وزهده"⁴⁰.

القول الثاني: أن هذا كناية عن قلة الطعام وكثرته بالنسبة للمؤمن والكافر؛ فالمؤمن في زهده وتقلله من الدنيا، وخشيته من الحساب، لا يأكل إلا ما يسد رمقه، بخلاف الكافر الذي يأكل شرهاً واستكثاراً، فتكون النسبة بين أكلهما واحد إلى سبعة، ذكر هذا المعنى أبو العباس القرطبي ورجحه قائلاً: "وهذا أحد تأويلات الحديث، وهو أحسنها عندي"⁴¹، وقال أيضاً: "المقصود به التمثيل، ودم كثرة الأكل، ومدح التقليل منه"⁴².

والمقصود بالمؤمن الذي اتصف بكمال الإيمان، وهذا ما اختاره ابن بطال⁴³، ورجحه الطيبي، فقال: "جماع القول: إن من شأن المؤمن الكامل إيمانه أن يحرص في الزهادة وقلة الغذاء، ويقنع بالبلغة، بخلاف الكافر، فإذا وجد من المؤمن والكافر على خلاف هذا الوصف فلا يقدح في الحديث، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور:3]"⁴⁴.

القول الثالث: أن المراد حصول البركة في طعام المؤمن لذكره الله تعالى عليه بخلاف الكافر، قال ابن الجوزي: "المؤمن يسمى الله عز وجل إذا أكل، فيحصل له شيئان: البركة في الطعام، ودفع الشيطان عنه، فيكون المتناول منه قليلاً، فكأن المؤمن قد أكل في معي واحد، والكافر لا يبارك له لعدم التسمية، ويتناول الشيطان معه فيذهب من الطعام كثير، فكأنه قد أكل في سبعة أمعاء"⁴⁵.

⁴⁰ الملا علي القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م)، ج1، ص198.

⁴¹ أبو العباس القرطبي، المفهم، ج5، ص334.

⁴² المرجع السابق، ج5، ص344.

⁴³ ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف البكري، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1423هـ/2003م)، ج9، ص472-474.

⁴⁴ الطيبي، حسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، (مكة المكرمة والرياض: مكتبة نزار، ط1، 1417هـ/1997م)، ج9، ص2843.

⁴⁵ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي البواب، (الرياض: دار الوطن، د.ط، د.ت)، ج1، ص419.

القول الرابع: أن المراد من الحديث هو الحث والحض، وأنه ينبغي على المؤمن التقلل من الطعام؛ لأن هذا من شأن الكفار، ويدل على أن كثرة الأكل من صفتهم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد: 12]⁴⁶.

القول الخامس: المعنى: "أن المؤمن يأكل الحلال، والكافر يأكل الحرام، والحلال أقل من الحرام في الوجود"⁴⁷.

القول السادس: "المراد بالسبعة صفات سبعة: الحرص، والشره، وبعد الأمل، والطمع، وسوء الطبع، والحسد، والسمن"⁴⁸.

القول السابع: وهو الذي ذهب إليه أبو حامد الغزالي، حيث ذكر أن الأمعاء كناية عن شهوة الطعام، ووجه الشبه أن الشهوة هي التي تقبل الطعام وتأخذه كما يأخذه المعى، فيكون المراد أن شهوة الكافر سبعة أضعاف شهوة المؤمن⁴⁹.

وعدد البعض شهوات الطعام سبعة، وهي: "شهوة الطبع، وشهوة النفس، وشهوة العين، وشهوة الفم، وشهوة الأذن، وشهوة الأنف، والضرورة سابعها وهو الجوع، والمؤمن لا يأكل إلا للضرورة، ولا يأكل للشهوة، فهو سُبُع ما يأكله الكافر، ومن لا يأكله للضرورة يأكل لهذه الأسباب السبعة، وأن يملأ من الطعام"⁵⁰.

القول الثامن: أن المراد بالطعام في الحديث هو الزاد الإيماني الذي لا يحتاج معه المؤمن إلى الازدياد من الطعام، بخلاف الكافر الذي لا رصيد له من ذلك فيعوّضه بالاستكثار من الطعام الدنيوي، قال ابن القيم: "ولما كان الكافر ليس في قلبه شيء من الإيمان والخير يغتذي به انصرف قواه وتهيئته كلها إلى الغذاء الحيواني الهيمي لما فقد الغذاء الروحي القلبي، فتوفرت أوعاؤه وقواه على هذا الغذاء، واستفرغت أوعاؤه هذا الغذاء، وامتلأت به بحسب استعدادها وقبولها كما امتلأت به العروق والمعدة، وأما المؤمن فإنه إنما يأكل العُلقة ليتقوى بها على ما أمر به، فهيمته وقواه مصروفة

⁴⁶ ابن حجر، فتح الباري، ج 9، ص 539.

⁴⁷ المرجع السابق، ج 9، ص 538.

⁴⁸ القاضي عياض، إكمال المعلم، ج 6، ص 557.

⁴⁹ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د. ط، د. ت)، ج 3، ص 82.

⁵⁰ المرجع السابق.

إلى أمورٍ وراء الأكل، فإذا أكل ما يغذيه ويقيم صلبه، استغنى قلبه ونفسه وروحه بالغذاء الإيماني عن الاستكثار من الغذاء الحيواني، فاشتغل معاه الواحد-وهو قولون- بالغذاء فأمسكه حتى أخذت منه الأعضاء والقوى مقدار الحاجة، فلم يحتج إلى أن يملأ أمعائه كلها من الطعام، وهذا أمر معلوم بالتجربة، وإذا قويت مواد الإيمان، ومعرفة الله، وأسمائه، وصفاته، ومحبته، والشوق إلى لقائه في القلب استغنى بها العبد عن كثيرٍ من الغذاء، ووجد لها قوة تزيد على قوة الغذاء الحيواني، فإن كثف طباعك عن هذا، وكنت عنه بمعزلٍ فتأمل حال الفرح والسرور بتجدد نعمةٍ عظيمةٍ واستغناؤك مدةً عن الطعام والشراب مع وفور قوتك، وظهور الدموية على بشرتك، وتغذيه بالسرور والفرح، ولا نسبة لذلك إلى فرح القلب ونعيمه، وابتهاج الروح بقربه تعالى ومحبته ومعرفته⁵¹.

الترجيح:

بعد عرض توجهات المحدثين للحديث محل الدراسة يظهر -والله أعلم- صواب الاتجاه القائل بعدم إمكان حمل الحديث على ظاهره، نظرًا لتعذر ذلك، حيث إن الأمعاء مع أجزائها لها وظائف محددة في هضم الطعام، وهذا يكون عند كل إنسان، كما تؤكدُه الأجهزة المخبرية في الطب الحديث⁵²، ومن المعلوم على القواعد الأصولية أنه إذا تعذر حمل النص على ظاهره أُولٍ معناه، وهذا ما ذهب إليه أكثر المحدثين رضوان الله عليهم⁵³.

تعقيب:

إن أصول المحدثين في التعامل مع مشكل الحديث المذكورة في المطلب السابق تتسق تمامًا مع المثال التطبيقي الأنف، ويمكن إجمال ذلك في النقاط الآتية:

1- أنهم لم يبادروا برد الحديث -بعد ثبوت سنده ومتنه- لمجرد الاستشكال؛ تعظيمًا لحديث رسول الله ﷺ وتصديقًا له، قال أبو عبيد بن سلام بعد توجيهه للإشكال الوارد: "وحديث النبي ﷺ

⁵¹ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، التبيين في أقسام القرآن، تحقيق: عبد الله البطاطي، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1429هـ)، ص577-579.

⁵² أحمد درباس، جسم الإنسان .. دراسات خاصة في التشريح ووظائف الأعضاء، (عَمَّان: دار البداية، ط1، 1428هـ/2007م)، ص93-96، وتُنظر الصور الملحقَة للأمعاء في آخر البحث.

⁵³ وقد يكون ما ذهب إليه النووي صوابًا، وأن الأمر يكون أبعد من المحسوس، وأن حقيقة هذا الإطعام والشراب وكههما عائدٌ إلى علم الله تعالى، كحقيقة ما يحدث للإنسان في نومه وما يعقبه من منامات وأحلام، والتي لم يستطع العلم الحديث التوصل إلى حقيقتها، وهذا مع القول بصحة بقية التأويلات من أن المقصود من الحديث حث المؤمن على الزهد والتقلل من الدنيا.

لا خُلف له، فلهذا وُجِّه على هذا الوجه"⁵⁴، وقال ابن عبد البر: "وقد نزه الله رسوله عن أن يُخبر بخبرٍ فيؤخذ المخبر عنه على خلاف ذلك، هذا ما لا يشك فيه المؤمن"⁵⁵.

2- رحابة صدورهم في تلقي هذا الإشكال، حيث لم تتزعزع ثقتهم بحديث نبيهم، بل حاولوا رفعه بكل ما أوتوا من علمٍ وبصيرةٍ، حتى وصلت الأقوال في تفسير هذا الحديث إلى عشرة، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنما يدل على رجاحة عقولهم، وسعة أفقهم.

3- استخدامهم أدوات منهجية في معالجة الإشكال الوارد، والاستعانة بالعلوم الأخرى لحله، كعلم اللغة، وعلم الطب، بل وعلم السلوك كما فعل ابن القيم مما يوضح لنا التكامل المنهجي لدى المحدثين.

المبحث الثاني: أصول أصحاب الاتجاه العقلي في التعامل مع مشكل الحديث ومثال تطبيقي عليه يستعرض هذا المبحث الأصول التي قام عليها الاتجاه العقلي في التعامل مع مشكل الحديث، مع ذكر مثال تطبيقي يوضح ذلك.

المطلب الأول: أصول الاتجاه العقلي في التعامل مع مشكل الحديث:

يستند أصحاب الاتجاه العقلي إلى عدة قواعد أثناء تعاملهم مع الحديث المشكل، وهذه القواعد على النحو الآتي:

أولاً: جحد الغيبيات:

من الأصول التي ينادي بها أصحاب الاتجاه العقلي هو التوقف بشأن الأحاديث ذات الموضوعات الغيبية بحجة أنها مشككة، قال جمال البنا في المعايير التي وصفها بالقرآنية لمحاكمة الأحاديث: "التوقف عن الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءاً من الموت حتى يوم القيامة، والجنة والنار، فهذه ما استأثر الله بعلمها"⁵⁶.

بل ذهب البعض منهم إلى أبعد من هذا، إذ طالب برد الأحاديث الغيبية، مع رميها بالضعف أو الوضع، قال محمد شحرور: "وعلينا أيضاً اعتبار كل أحاديث الغيبيات التي لا تنطبق مع القرآن

⁵⁴ ابن سلام، غريب الحديث، ج 3، ص 23.

⁵⁵ ابن عبد البر، الاستذكار، ج 8، ص 348.

⁵⁶ جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، (القاهرة: دعوة الإحياء الإسلامي، د.ط. د.ت)، ص 13.

مثل: عذاب القبر، والروح على أنها من سر الحياة، على أنها أحاديث ضعيفة أو موضوعة، وعدم الأخذ بها⁵⁷.

ومن تطبيقاتهم في رد أحاديث الغيب ما ذكره محمود أبو رية عن حديث: «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مئة سنة...»⁵⁸، حيث زعم أنه من الإسرائيليات التي تلقفها أبو هريرة رضي الله عنه عن كعب الأحبار، وأنهما بذلك يتعاونان على نشر الخرافات على حد تعبيره⁵⁹.

ثانيًا: إنكار حجية السنة:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السنة النبوية ليست بحجة بدليل أن الله تعالى لم يتول حفظها كما تولى حفظ القرآن، ولذا فقد تعرضت للدس والتحريف، ومن أهم العوامل التي أسهمت في ذلك النقل الشفاهي لها، وتأخر تدوينها إلى ما بعد وفاة الرسول ﷺ بمئتي سنة، ناهيك عن دور الصراعات المذهبية والاضطرابات السياسية في إضعاف الثقة بالحديث ونقلته، مما أدى إلى اشتغال الأحاديث على المتناقضات، واحتوائها على أخطاء تاريخية وواقعية، وعلى هذا فلا يمكن القول بقطعية السنة وبقينيتها، ويجب الاكتفاء بالقرآن الكريم. هكذا قالوا.

قال المولوي جراح علي الهندي: "إن الحديث النبوي ليس قطعياً كما يظنه المسلمون، بل صحته وحجيته محل نظر وشك، وهو لا يصلح لأن يعتمد عليه في معرفة الأحكام، وإن الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله يتضمن أحاديث موضوعة كثيرة، ولكن المسلمين يظنون أنه أصبح الكتب بعد كتاب الله، بناء على مغالاتهم في الاعتقاد وتقليدهم الأعمى"⁶⁰.

وقال أبو رية نقلاً عن محمد عبده: "إن المسلمين ليس لهم إمام في هذا العصر غير القرآن، وإن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدر الأول قبل ظهور الفتن"⁶¹.

⁵⁷ محمد شحرور، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، (دمشق: مطبعة الأهالي، د.ط، د.ت)، ص 572.

⁵⁸ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، ج 4، ص 119، رقم 3252.

⁵⁹ محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، (القاهرة: دار المعارف، ط 3، د.ت)، ص 210. استدلل بهذا الحديث بعد أن رمى الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه بالسذاجة والغفلة حيث يلقنه كعب الأحبار بدهائه مثل هذه الترهات ليتمكن لها في عقول المسلمين كما يقول أبو رية، وينظر في الرد عليه: المعلي، الأنوار الكاشفة، ص 195.

⁶⁰ جراح علي، أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام، نقلاً عن: موسى لاشين، السنة والتشريع، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، د. ط، 1411هـ)، ص 10.

⁶¹ محمود أبو رية، أضواء، ص 405.

وأبعد المدعو ابن قرناس النجعة حين زعم أن السنة ليست بدين الله حتى ولو ثبتت قطعيتها، وأن النتيجة الحتمية لمن عمل بالسنة أنه مشرك بالله، فقال: "لا يمثله -(أي: دين الله)- إلا القرآن: الرسالة الإلهية المختومة والموقعة من الله سبحانه إلى خلقه، وما عداها فلا يمثل دين الله في شيء، ولو ثبت عن الرسول قول أو فعل أو تقرير بطرق قطعية، وهو ما لا يتوفر فيما يسمى بالحديث، ولكننا نقول جدلاً حتى ولو ثبت عن الرسول غير القرآن فلا يمثل دين الله ... واتباع ما يقوله محمد من غير القرآن يعني أننا عبدناه من دون الله أو أشركناه في العبادة مع الله؛ لأن اتباع تشريعات الله عبادةً له سبحانه، واتباع تشريعات غيره عبادةٌ للمشرع"⁶².

ثالثاً: تقديس العقل:

يُعدُّ هذا الأصل من أكد الأصول التي يتبناها أصحاب الاتجاه العقلاني، إذ يرون أن العقل مقدّم على النقل، وعليه فأى حديث تضمّن معارضة للعقل وجب رده، قال محمد عبده: "اتفق أهل الملة الإسلامية إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل"⁶³. وقال حسن حنفي: "العقل أساس النقل، وأن القدح في العقل قدحٌ في النقل"⁶⁴.

وينادي أصحاب هذا الاتجاه بعرض الوحي على العقل أولاً ليستتّى قبوله⁶⁵، قال عادل ضاهر: "المعرفة الدينية ليست ممكنة نظرياً إلا إذا أخضعنا الوحي أو الادعاءات المؤسسة على الوحي لمعايير العقل، فلا الوحي ولا الحدس ولا أية وسيلة أخرى يحلو لواحدنا أن يفترضها كمصدر للمعرفة يمكن أن تتخذ على أنها ذات أولوية على العقل، أو على أنها حتى مستقلة عن العقل، كل ادعاء معرفي يقوم على حدسي أو وحي مزعوم ينبغي أن يوضع تحت محك العقل، وإلا يبقى مجرد ادعاء"⁶⁶.

⁶² ابن قرناس، الحديث والقرآن، (ألمانيا: منشورات الجمل، ط1، 2008م)، ص18.

⁶³ محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، (مصر: دار الحداثة، ط3، 1988م)، ص70.

⁶⁴ حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة .. مقدمات نظرية، (بيروت: دار التنوير، ط1، 1988م)، ص368.

⁶⁵ قدّم ابن تيمية قاعدة جليّة في النظر عند تعارض النقل والعقل، فقال: "إذا تعارض النقل والعقل إما أن يريد به القطعيين، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ، وإما أن يريد به الظنيين، فالمقدم هو الراجح مطلقاً، وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي، فالقطعي هو المقدم مطلقاً، وإذا قُدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعياً لا لكونه عقلياً، فعلم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ"، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص86-87.

⁶⁶ عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، (بيروت: دار الساقي، ط1، 1998م)، ص361.

ومن خلال أصلهم هذا ردوا الكثير من الحديث المشكل، ومن أجله رفضوا طريقة المحدثين في النقد على ما يأتي، وهذا المنهج ما هو إلا امتداد لغلاة مدرسة المتكلمين، حيث نعت الزمخشري العقل بالسلطان، ثم قال مشجعاً: "امش في دينك تحت راية السلطان، ولا تقنع بالرواية عن فلان وفلان"⁶⁷.

وقال ابن قتيبة عن النّظام: "وله أقاويل في أحاديث يدّعي عليها أنها مناقضة للكتاب، وأحاديث يستبشعها من جهة حجة العقل، وذكر أن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار"⁶⁸.

رابعاً: رفض طريقة المحدثين والتوهين من شأن الإسناد:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن طريقة المحدثين لم تُجدِ نفعاً في غربلة ما يروى عن النبي ﷺ، وأنه لا يمكن الثقة التامة بالضوابط التي وضعوها في سبيل ذلك، وعليه فمن اللازم عندهم إعادة تنقية السنة وفق أدوات جديدة ومناهج حديثة، وأن يُتبع في "نقد الأحاديث بميزان جديد يقوم على أساس سلامة ومعقولية المتن ذاته لا على أساس سلامة الرواة"⁶⁹، فالإسناد في نظرهم لم يحقق النقد المثالي للحديث، ولذا يسمون المحدثين بأنهم "عبيد الأسانيد"⁷⁰.

فذكر إسماعيل منصور: "أن المتن كان أحق بعناية المحدثين من السند؛ لأن المتن هو مادة الحديث، أما السند فليس إلا رواته، ولكن الملاحظ في الواقع هو العكس تماماً حيث نجد المحدثين يعطون كل العناية لسلسلة السند، ويجعلون بعض العناية للمتن، وقد أدى هذا المسلك المقلوب إلى اتخاذ السند القوي دليلاً على صحة الحديث على وجه العموم، حتى أنهم إذا وجدوا في المتن غرابة في المعنى، فإنهم -لثقتهم في الرواة- يظلون يلتمسون التبريرات والتأويلات من هنا وهناك حتى يتقوى عندهم ذلك المتن بطريق أو بآخر. تلك مسألة خطيرة ينبغي التنبيه إليها من الآن ... فهذه المسألة العكسية هي السبب الرئيسي في كون المحدثين جميعاً لا يعتنون بالمتون مهما كانت بعيدة في معانيها بمثل عنايتهم بسلسلة الرواة، مما جعل آلاف الأحاديث بمنأى عن الدراسة العلمية النقدية؛

⁶⁷ الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أطواق الذهب في المواعظ والخطب، (الهند: مطبعة نخبة الأخبار، دط، 1304هـ)، ص 16.

⁶⁸ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، (بيروت: دار الجيل، 1393هـ/1972م)، ص 42.

⁶⁹ محمد سعيد العشماوي، تحديث العقل الإسلامي، ص 10، نقلاً عن: الحارث فخري، الحداثة وموقفها من السنة، (القاهرة: دار السلام، ط 1، 1434هـ/2013م)، ص 248.

⁷⁰ محمود أبو ربة، أضواء، ص 35، هامش 5.

اطمئناناً إلى نسبتها لرواية ثقافت، ولا شك أن هذا المنهج يضاد المنهج العلمي تماماً الذي يحتم دراسة النصوص المروية دراسةً محايدةً بعيدةً عن أسماء أصحابها حتى لا تتأثر نتيجتها بأسماء هؤلاء الرجال كما هو المنهج الصحيح في أي دراسة علمية محايدة بوجه عام⁷¹.

ويعتقد هذا الاتجاه أن اعتداد المحدثين الشديد بالسند أدى بهم إلى قبول الأحاديث المتناقضة وروايتها، بل والدفاع عنها ومحاولة تفسيرها وتبريرها كيفما كان هذا التفسير وذلك التبرير دون مراعاة للمنطق والعقل والواقع، يقول عبد الرزاق عيد: "إن اعتماد الإسناد (العنونة) كمقياس لصحة الخبر، وليس متن الحديث ومدى معقوليته -أي: استجابته للمنطق العقلي التأملّي والتحليلي العلمي البرهاني- هو الذي قاد إلى تثبيت أحاديث عجيبة، لماذا؟ لأنها ذات إسناد صحيح فقط، كحديث الذبابة، وحديث التداوي بأبوال الإبل ..."⁷².

كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن طريقة المحدثين هي التي أدت إلى الإشكال، قال أحمد أمين: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم -والحق يقال- عُنوا بنقد الإسناد أكثر مما عُنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر بنقدٍ من ناحية أن ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوعٌ من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عُنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يُثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والشواهد التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال"⁷³.

وهكذا يظهر لنا أن الاتجاه العقلي يرفض منهج المحدثين جملةً وتفصيلاً، ويرى "أن المعايير التي وضعها المحدثون لم تكن موضوعيةً تماماً"⁷⁴، كما أنه منهج لا يراعي النقد العلمي الدقيق،

⁷¹ إسماعيل منصور، تبصير الأمة بحقيقة السنة، ص 168. نقلاً عن: جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، د.ط، د.ت)، ص 51. وتعقيباً على الفقرة الأخيرة من كلامه أقول: لقد عذب عن بال الأستاذ أن منهجه المقترح يكون عند بحث مسألة ما تجاذبت فيها آراء متخصصيها، فيجب على الباحث فيها دراسة الأقوال مجردةً عن الأسماء، ومثل هذا ليس في الحديث النبوي؛ إذ هو عبارة عن نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وعليه ينبغي أن يكون المنهج المتبع هو التأكد من ثبوت النص إلى النبي ﷺ، وهذا لا يتأتى إلا بدراسة الناقلين لذلك؛ إذ آفة الأخبار روايتها.

⁷² عبد الرزاق عيد، سدة هياكل الوهم، (بيروت: دار الطليعة، ط 1، 2003م)، ص 31.

⁷³ أحمد أمين، فجر الإسلام، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ط 1، 2012م)، ص 238.

⁷⁴ جمال البنا، الأصلان العظيمان، (القاهرة: مطبعة حسان، د.ط، د.ت)، ص 310.

ويحمله تبعة فشو هذا الركام من المرويات المناقضة للقرآن والعقل والعلم، مما يحتم ضرورة نبذ هذا المنهج، ورد تلك المرويات المشككة⁷⁵.

المطلب الثاني: الجانب التطبيقي في تعامل الاتجاه العقلي مع مشكل الحديث

في هذا المطلب سأورد مثلاً تطبيقياً يوضح كيفية تعامل أصحاب الاتجاه العقلي مع الحديث المشكل، وهو: ما أخرجه الشيخان من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مولود يولد إلا نخسه⁷⁶ الشيطان، فيستهل صارخاً من نخسة الشيطان، إلا ابن مريم وأمه». ثم قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: 36]⁷⁷.

وجه الإشكال:

يمكن إجمال أوجه الإشكال التي أثارها أصحاب الاتجاه العقلي في الحديث من خلال النقاط الآتية:

1- أن الحديث مخالف للقرآن الكريم، إذ قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: 42]، فقرر الله سبحانه أنه لا سلطان للشيطان على عباده الصالحين، قال القاضي عبد الجبار: إن "الشيطان لو تمكن من هذا النخس لفعل أكثر من ذلك من إهلاك الصالحين، وإفساد أحوالهم"⁷⁸، وقال أبو رية في معرض احتجاجه على المحدثين: "كيف يدفعون الكتاب بالسنة، أو يعارضون المتواتر الذي يفيد اليقين بأحاديث الأحاد التي لا تفيد إلا الظن؟! هذا إذا كانت هذه الأحاديث صحيحة"⁷⁹.

2- "أن الشيطان إنما يدعو إلى الشر من يعرف الخير والشر، والصبي ليس كذلك"⁸⁰،

فالحديث مناقض للعقل.

⁷⁵ وقد اقترح أصحاب الاتجاه العقلي عدة مناهج لتنقية السنة، قام د. الحارث فخري بعرضها ومناقشتها، ينظر: فخري، الحداثة، ص 248-297.

⁷⁶ النخس: الغرز بعود ونحوه، مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق أبو الفيض الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة، (الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت)، ج 16، ص 542.

⁷⁷ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾، ج 4، ص 164، رقم 3431؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، ج 4، ص 1837، رقم 2366، واللفظ لمسلم.

⁷⁸ الفخر الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، (بيروت: إحياء التراث العربي، ط 3، 1420هـ)، ج 8، ص 205.

⁷⁹ أبو رية، أضواء، ص 161.

⁸⁰ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 8، ص 205. وهذا من كلام القاضي عبد الجبار في تعداده لوجوه الاعتراض على الحديث.

3- أثبت الطب التجريبي أن السبب في بكاء المولود عند خروجه من رحم أمه هو خلو رئتيه من الهواء تمامًا، وبعد أن يخرج تدخل كمية كبيرة من الهواء إلى رئتيه، مما ينتج عنه حدوث صدئ عال فيهما، فيؤدي ذلك إلى صراخه وبكائه، فهذا البكاء من صنع الرحمن لا من مس الشيطان⁸¹.

3- الحديث يخالف الواقع؛ إذ لو وجد ذلك النخس لامتألت الدنيا صراخًا وغياطًا من آثاره، وهذا مما لا نشاهده⁸².

4- أن الحديث صار تكأةً للنصارى في إثبات مباينة عيسى ومريم عليهما السلام للبشر، وبالتالي استحقاقهما للألوهية، فال حديث إلى أن أصبح حجة لهم في موافقة الإسلام لعقائدهم الباطلة⁸³.

طرائق أصحاب الاتجاه العقلي في حل هذا الإشكال:

نحا أصحاب الاتجاه العقلي في حل إشكالية هذا الحديث إلى اتجاهين رئيسين، هما:

الاتجاه الأول: رد الحديث، واختلفوا في الداعي إلى ذلك على أقوال:

1. أن الحديث مكذوب، ولا يمكن صدوره عن النبي ﷺ، وممن ذهب إلى هذا جمال البنا⁸⁴، وابن قرناس⁸⁵.
2. أنه خبر أحاد مع المخالفة، قال القاضي عبد الجبار: "إنه خبرٌ واحدٌ على خلاف الدليل فوجب رده"⁸⁶.

⁸¹ ابن قرناس، الحديث والقرآن، ص 264.

⁸² الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 3، 1407هـ)، ج 1، ص 357.

⁸³ رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1990م)، ج 3، ص 239، وأبو رية، أضواء، ص 159، هامش 1.

⁸⁴ قرر البنا أن الأحاديث ذات الطابع الغيبي من وضع الوضاعين بلا شك؛ لأن الله تعالى استأثر بعلم الغيب، والنبي ﷺ أكد غير ما مرة أنه لا يعلم الغيب. ونتيجة لما قرره البنا أورد جملة من أحاديث الصحيحين المتضمنة لأمو غيبية -ومنها الحديث محل الدراسة-، وردها كلها، ينظر كتابه: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، (القاهرة: دعوة الإحياء الإسلامي، د.ط، د.ت)، ص 88-92، 128. ومن العجيب أنه استدل على رأيه بآيات قرآنية، منها قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 26]، ولم يذكر الآية التالية لها والتي تفيد الاستثناء من ذلك الحكم العام، وهي: ﴿إِلَّا مَن ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَيُمِخُّ خَلْفَهُ رَصْدًا﴾ [الجن: 27].

⁸⁵ حيث صرح برد جميع الأحاديث التي سيناقيتها في كتابه، مع الحكم عليها بالوضع، ومنها هذا الحديث، الحديث والقرآن، ص 23-25.

⁸⁶ الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج 8، ص 205.

3. أن الحديث من المسيحيات التي دخلت على الإسلام فشوهت بهاءه، وهذا ما ذهب إليه أبو رية⁸⁷.

الاتجاه الثاني: أن المراد بالحديث التشبيه والتمثيل، ولا يُحمل على الحقيقة بحال، وهذا على فرض صحته، قال الزمخشري: "فإن صح، فمعناه: أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها، فإنهما كانا معصومين، وكذلك كل من كان في صفتيهما ... واستهلاله صارحاً من مسه تخيل وتصوير لطمعه فيه، كأنه يمسه، ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا ممن أغويه ... وأما حقيقة المس والنخس كما يتوهم أهل الحشو فكلًا، ولو سُلط إبليس على الناس ينخسهم لامتألت الدنيا صارحاً وعياطاً مما يلونا به من نخسه"⁸⁸.

وقال محمد عبده: "إذا صح الحديث فهو من قبيل التمثيل لا من باب الحقيقة"⁸⁹، وعقّب عليه تلميذه رشيد بقوله: "والحديث صحيح الإسناد بغير خلاف"⁹⁰، إلا أنه وافقه على أن الحديث للتمثيل، ثم قعد قاعدة فقال: "فهو من الأخبار الظنية لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب، والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم:28] كنا غير مكلفين الإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا"⁹¹.

تعقيب وتوضيح:

بالنظر إلى هذا المثال نجد التوافق التام بين الجانب التطبيقي للاتجاه العقلي وبين الأصول التي اعتمدها في التعامل مع مشكل الحديث، حيث رد جماعة منهم الحديث لكونه يحكي عن أمرٍ غيبيٍّ، ولمخالفته القرآن الكريم، وما توصل إليه الطب الحديث، وهذا الموقف منهم منضوٍ تحت إنكار حجية السنة، ورد خبر الواحد.

وقسم آخر ترددوا في قبوله، ثم حملوا معناه على التشبيه بعد تنزيلهم للحكم عليه بالصحة، مع لمز المحدثين الذين أجروا معناه على الظاهر بأنهم حشوية.

⁸⁷ أبو رية، أضواء، ص158. ويعني بالمسيحيات: مرويات النصارى التي دخلت في الأحاديث النبوية.

⁸⁸ الزمخشري، الكشاف، ج1، ص357.

⁸⁹ رشيد رضا، تفسير المنار، ج3، ص238.

⁹⁰ المرجع السابق.

⁹¹ رشيد رضا، تفسير المنار، ج3، ص240.

إن سبب ردهم للحديث هو الفهم الخاطئ له، وظنهم أنه مشكل في معارضته للقرآن الكريم أو غيره⁹²، وهذا ليس بصواب، فلا إشكال البتة في الحديث، وليست فيه أدنى معارضة، حاصل ما فيه إخبار النبي ﷺ لنا بأمرٍ غيبي يحدث عند ولادة الجنين يُعدُّ سبباً في بكائه، ألا وهو طعنة الشيطان له، وهذا الطعن حقيقي ليس فيه تشبيه ولا تمثيل⁹³، وهو أمرٌ زائدٌ أخبر به النبي ﷺ، وقد صح السند إليه، فما المانع من قبوله مع السبب الظاهر الذي يذكره الأطباء؟!

قال ابن حجر: "والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مس كل مولود عند ولادته"⁹⁴. وقال ابن القيم: "ههنا سببان: سببٌ باطنٌ أخبر به الصادق المصدوق لا يعرفه الأطباء، وسببٌ ظاهرٌ، فأما السبب الباطن (وشرح معنى الحديث) ... ولو آمن زنادقة الأطباء والطبائعين بالله ورسوله لم يجدوا عندهم ما يبطل ذلك ولا يردّه"⁹⁵.

مقارنة بين موقف أهل الحديث والاتجاه العقلي من مشكل الحديث:

بعد هذا العرض الموجز لأصول الفريقين من أهل الحديث والاتجاه العقلي في التعامل مع الحديث المشكل يظهر بجلاء مدى التفاوت والتباين بينهما، فنحن إزاء منهجين: منهجٍ سويٍّ يحاول الحفاظ على النص بشتى الطرق والوسائل، ومنهجٍ مضطربٍ لا يأبه للنص بتاتاً ما دام أنه لم يجد فيه ما يوافق هواه.

إن منهج المحدثين يقوم أساساً على الاستيثاق أولاً من نسبة النص الحديثي إلى النبي ﷺ بطريقة منهجية علمية مدروسة أثنى عليها غير المسلمين⁹⁶، فإذا ما ثبت الحديث المشكل بصحة

⁹² وهذا ديدن أصحاب هذا الاتجاه، وهو استشكال أحاديث ليست بمشكلة، فكل حديث غيبي يردونه أولاً، ثم يحكمون عليه بالإشكال، أو يرمونه بكونه من الإسرائيليات، أو بأنه موضوع.

⁹³ ندل عليه الرواية الأخرى: «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بإصبعه حين يولد، غير عيسى ابن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب»، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ج4، ص125، رقم3286. وينظر: الطيبي، الكاشف، ج2، ص522.

⁹⁴ ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص212.

⁹⁵ ابن القيم، التبيين في أقسام القرآن، ص543. وينظر في الرد على رأي الاتجاه العقلي بشأن الحديث محل الدراسة: أبو العباس القرطبي، المفهم، ج6، ص177-178، وابن حجر، فتح الباري، ج8، ص212، والمعللي، الأنوار الكاشفة، ص187-188، وأبو شهبه، دفاع عن السنة، ص100-104.

⁹⁶ قال أسد رستم المؤرخ النصراني في باب العدالة والضبط: "ومما يذكر مع مزيدٍ من الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب، وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم، نوره بحروفه وحذايره، تنوعاً بتدقيقهم العلمي، واعتراضاً بفضلهم على التاريخ"، مصطلح التاريخ، (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1423هـ/2002م)، ص80. أما شهادات المستشرقين فأشهر من أن تذكر.

سنده، وخلو متنه من المخالفة بأنواعها سعوا بما أوتوا من علمٍ وبصيرةٍ لدفع إشكاله، وحمله على أحسن الوجوه، وتخريجه على أفضل المحامل، فإن لم يتوصلوا إلى حل الإشكال توقفوا ولم يجرؤوا على الرد، فقد يفتح الفتح العليم على اللاحق بما لم يُفتح على السابق، كل ذلك محاطٌ بسياجٍ مهيبٍ من تعظيم حديث رسول الله ﷺ، فله دُرهم، ورحمهم ورضي عنهم.

أما الاتجاه العقلي فليس لدى أصحابه منهجٌ منضبطٌ يمكن التعويل عليه في دراسة الحديث المشكل، فكثيرٌ ممن ينضوي تحت لوائه ينكر حجية السنة من أصلها، ولا يرى فيها وحياً ولا تشريعاً كتوجه القرآنيين ومن لف لفهم، والبعض منهم يقيم من العقل حكماً، فما وافقه قبله وما خالفه رده، وهذا أمرٌ لا يمكن ضبطه، فعقول البشر متفاوتة، فما لا يوافق عليه عقلٌ قد يتقبله عقلٌ آخر بلا أي إشكال.

ويرى أصحاب الاتجاه العقلي أن الروايات الغيبية مشكّلة، وينبغي ردها، وهذا توجهٌ عجيبٌ؛ لأن الله تعالى أخبرنا في كتابه أنه يطلع من شاء من أنبيائه على الغيب.

ومما ينبّه عليه أن في كتابات هؤلاء تجد أنهم يوردون جملةً من العناوين، ثم يقررون أنه إذا تضمن الحديث النبوي شيئاً منها رُدَّ، ويعللون ردهم بأنه مشكل، فهم يردون ثم يستشكلون، فانقلبت الآية، ولا يخفى أن هذه الطريقة غير منهجية، وكذا واضح من كتاباتهم أنهم لا يتأكدون من حقيقة التعارض، ولا يمعنون النظر فيه، لأنهم في أحيانٍ ليست بالقليلة يستشكلون الحديث لسوء فهمٍ أو تعجلٍ في الرد⁹⁷.

وهكذا يظهر جلياً التمايز بين المنهجين، منهج المحدثين ذو الأفق الرحيب، والاطلاع الواسع، وهو معظمٌ للحديث النبوي، ومنهج أصحاب الاتجاه العقلي ذو العطن الضيق، والأفق المحدود، وهو موهنٌ من شأن الحديث النبوي، فالفرق بين الاتجاهين كالفرق بين الثرى والثريا.

⁹⁷ خالد الدريس، مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة، ص 131-132.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نورد أهم النتائج التي توصلنا إليها، ثم نعقبه بالتوصيات:

1. إن مشكل الحديث يُعدُّ ميداناً لإعمال الفكر، ووسيلةً للتعمق في فهم المعاني الدقيقة، وهو في هذا شبيهٌ بمشكل القرآن الكريم.
 2. إن استشكال النص النبوي لا يعني أبداً بطلانه، ولا يُردُّ الحديث من أجله.
 3. أظهر البحث تبايناً منهجياً بين المحدثين وأصحاب الاتجاه العقلي في معالجة مشكل الحديث، ومردُّ ذلك هو اختلافهم في الأصول التي ينطلقون منها.
 4. منهج المحدثين فيه إعمالٌ للفكر، واستعمالٌ للنظر، واستعانةٌ بعلومٍ أخرى، وتقليبٌ للخبر المشكل من جميع الوجوه، للخروج عن الإشكال الوارد، بخلاف منهج أصحاب الاتجاه العقلي فليس فيه أيُّ تطلُّبٍ للعدر، وأي بحثٍ عن مخرج، بل ديدنهم الردُّ أبداً، ويحسنه من لا منهج له.
 5. إن منهج المحدثين يتميز بالموضوعية والنزاهة والتوفيق بين النصوص، بينما يبرز في طريقة أصحاب الاتجاه العقلي الاضطراب وعدم المنهجية، إذ إن بعض الأصول المعتمدة لديهم تختلف فيها الأنظار كأصل تقديم العقل مثلاً، فغير خافٍ مدى تفاوت العقول وتعارضها.
 6. يتميز منهج المحدثين بالنظرة الشمولية، والعمق، والجمع بين النظائر لمعالجة الإشكال الوارد في النص النبوي، وأما أصحاب الاتجاه العقلي فيظهر في طريقتهم النظر القاصر، والتعامل السطحي للمشكل.
 7. من منهج المحدثين في المشكل أنهم لا يرون ثمة تعارضاً حقيقياً بين الأحاديث النبوية الصحيحة، ولأجل وضوح هذه الرؤية عندهم بذلوا الوسع في الوقوف على وجه الجمع بين الأحاديث المشككة وما يناقضها ظاهرياً، مع أن الرد هو الطريق الذلول، وهم أرفع من أن يسلكوه.
 8. مسلك أصحاب الاتجاه العقلي مع أي حديثٍ تقصر عقولهم عن إدراكه، أو لا تتقبله أمزجتهم، أو لا يوافق هوى بعضهم، الرد ثم نعتة بالمشكل.
- وأما التوصيات فهي:

1. ضرورة اطلاع متخصصي الحديث المعاصرين على كتابات أصحاب الاتجاه العقلي حول مشكل الحديث بشكلٍ أكبر، ودراستها دراسةً معمقةً، ومن ثمّ مناقشتها والرد عليها من خلال الرسائل العلمية.
2. إقامة اجتماعات علمية تضم نخبة من علماء الحديث وعلماء اللغة وعلماء الطبيعة لمناقشة الأحاديث المشككة المتعلقة بالعلوم التجريبية من فلك، وأحياء، وجيولوجيا وغيرهم، وذلك للتوصل إلى تفسيرٍ علمي يُزيل الإشكال عن تلك الأحاديث، بل يمكننا الجزم بأن بعض تلك اللقاءات العلمية قد يتمحض عنها اكتشافاتٍ علميةٍ رائدةٍ، لأن السنة النبوية وحيٌّ من عند الله تعالى الذي وسع علمه كل شيءٍ سبحانه.
3. عقد دورات حديثة لعامة المسلمين تُطرح فيها الأحاديث التي يثار حولها شبهة الإشكال، والإجابة الوافية عنها بلغةٍ سهلةٍ وأسلوبٍ عصريٍّ.

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ/1966م).
2. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي البواب، (الرياض: دار الوطن، د.ط، د.ت).
3. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: عبد الله البطاطي، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1429هـ).
4. ابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف البكري، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1423هـ/2003م).
5. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1411هـ/1991م).
6. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، صححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، 1379هـ).
7. خالد الدريس، مسالك تضيق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر، بحث مقدم في الندوة العلمية الدولية الثانية بعنوان (الحديث الشريف وتحديات العصر)، والذي أقامته كلية الدراسات الإسلامية والعربية بديي، سنة 2005م.
8. ابن سلام، القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (حيدرآباد الدكن: مطبعة المعارف العثمانية، ط1، 1384هـ/1964م).
9. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م).

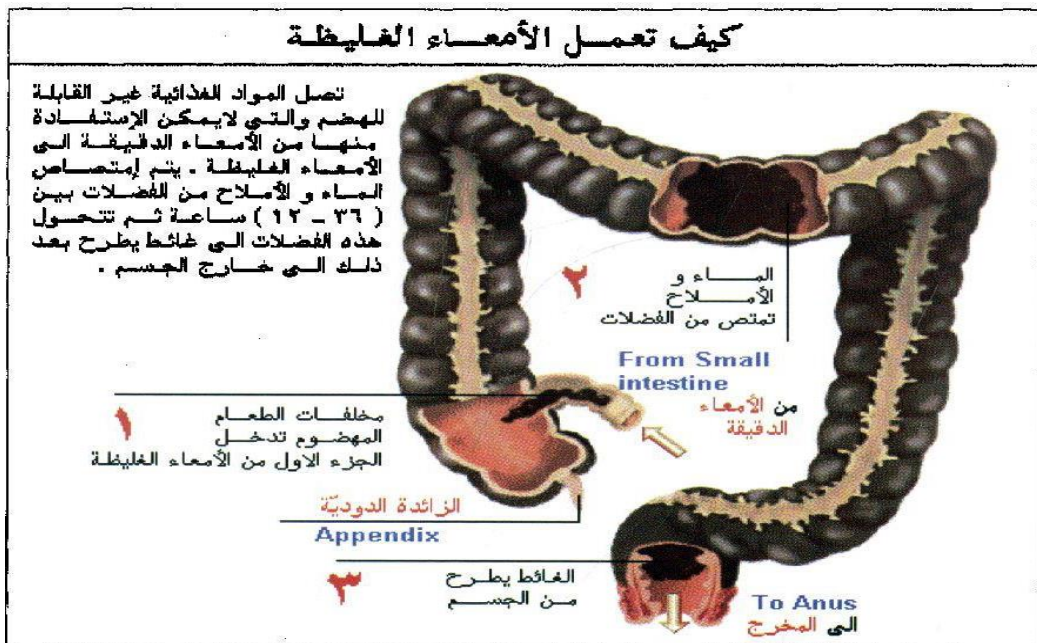
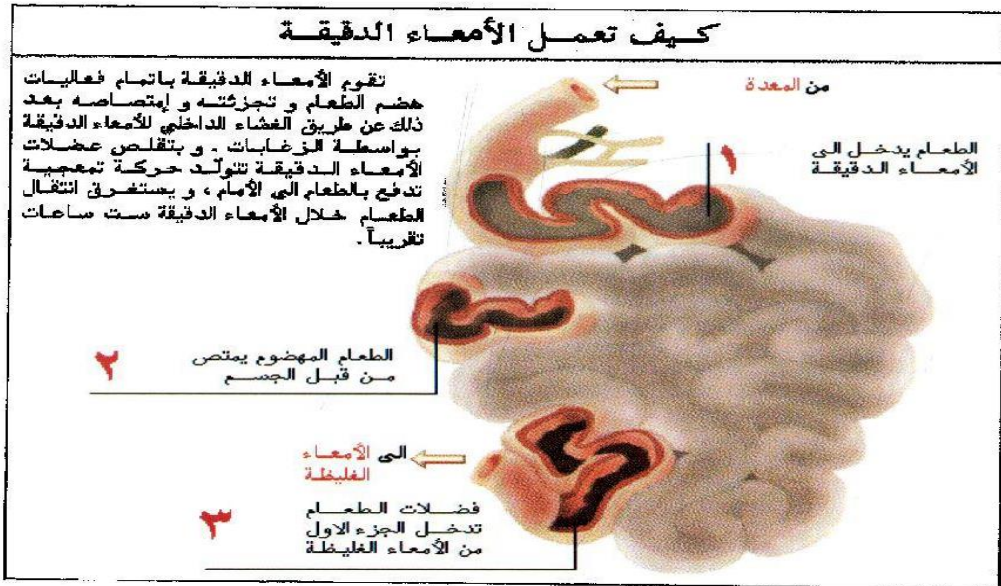
10. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1387هـ).
11. ابن قرناس، الحديث والقرآن، (ألمانيا: منشورات الجمل، ط1، 2008م).
12. أبو العباس القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محي الدين ديب مستو وآخرون، (دمشق وبيروت: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط1، 1416هـ/1997م).
13. أبو شهبه، محمد محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (جدة: دار المعرفة، ط1، 1983م).
14. أبو شهبه، محمد محمد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1406هـ/1985م).
15. أحمد أمين، فجر الإسلام، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ط1، 2012م).
16. أحمد درباس، جسم الإنسان .. دراسات خاصة في التشريح ووظائف الأعضاء، (عمّان: دار البداية، ط1، 1428هـ/2007م).
17. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م).
18. أسد رستم، مصطلح التاريخ، (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1423هـ/2002م).
19. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ).
20. جمال البنا، الأصولان العظيمان، (القاهرة: مطبعة حسان، د.ط، د.ت).
21. جمال البنا، السنة ودورها في الفقه الجديد، (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، د.ط، د.ت).
22. جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم، (القاهرة: دعوة الإحياء الإسلامي، د.ط، د.ت).
23. الحارث فخري، الحداثة وموقفها من السنة، (القاهرة: دار السلام، ط1، 1434هـ/2013م).

24. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة .. مقدمات نظرية، (بيروت: دار التنوير، ط1، 1988م).
25. الخيراآبادي، محمد أبو الليث، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، (الأردن: دار النفائس، ط1، 1429هـ/2009م).
26. رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1990م).
27. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أطواق الذهب في المواعظ والخطب، (الهند: مطبعة نخبة الأخبار، د.ط، 1304هـ).
28. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ).
29. سليمان الندوي، تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها، ترجمة: عبد الوهاب بن عبد الجبار الدهلوي، (المكتبة الشاملة).
30. السمعاني، منصور بن محمد أبو المظفر، الانتصار لأصحاب الحديث، تحقيق: محمد الجيزاني، (السعودية: مكتبة أضواء المنار، ط1، 1417هـ/1996م).
31. الشافعي، محمد بن إدريس المظلي، اختلاف الحديث، تحقيق: رفعت فوزي، (المنصورة بمصر: دار الوفاء، ط1، 1422هـ/2001م).
32. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المصري، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ/1994م).
33. الطيبي، حسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: عبد الحميد هنداي، (مكة المكرمة والرياض: مكتبة نزار، ط1، 1417هـ/1997م).
34. عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، (بيروت: دار الساقى، ط1، 1998م).
35. عبد الرزاق عيد، سدنة هياكل الوهم، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 2003م).
36. عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1424هـ/2003م).
37. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري، طرح التثريب في شرح التقريب، (مصر: المطبعة المصرية القديمة، د.ط، د.ت).

38. عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، (المكتبة الشاملة).
39. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت).
40. فخر الدين الرازي، محمد بن عمر التميمي الشافعي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ).
41. القاضي عياض، عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي البستي، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، (المنصورة بمصر: دار الوفاء، ط1، 1419هـ/1998م).
42. محمد شحرور، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، (دمشق: مطبعة الأهالي، د.ط، د.ت).
43. محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، (مصر: دار الحديث، ط3، 1988م).
44. محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، (القاهرة: دار المعارف، ط3، د.ت).
45. مرتضي الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق أبو الفيض الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة، (الكويت: دار الهداية، د.ط، د.ت).
46. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الصحيح، محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
47. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (دمشق وبيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1402هـ/1982م).
48. المعلي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق: علي العمران، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ).
49. الملا علي القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: خليل الميس، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م).
50. موسى لاشين، السنة والتشريع، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، د. ط، 1411هـ).

51. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، شرح النووي على مسلم، (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ط 1، 1349هـ/1930م).

الملاحق⁹⁸:



الفهرس

المقدمة.....	5
الكلمات الافتتاحية.....	9
كلمة عن كرسي جمل الليل للسنة- صاحب السمو الملكي توانكو سيد فائز الدين بوترا بن توانكو سيد سراج الدين جمل الليل، راجا مودا لولاية برليس ماليزيا.....	11
كلمة تمهيدية- معالي الأستاذ الدكتور محمد داود بن بكر، رئيس الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.....	13
فهم خصائص القرآن الكريم ووحدته العضوية- الأستاذ الدكتور عبد العزيز برغوث-الأستاذ الدكتور بقسم المعرفة الأساسية والدراسات البينية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.....	15
دور العلماء في التعامل مع مشكلات القرآن والسنة في العصر الحاضر-الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي-بروفسور بقسم دراسات القرآن والسنة، وأستاذ كرسي جمل الليل.....	23
مشكل القرآن والسنة: ضرورة التأويل في مواجهة التحديات-الأستاذ الدكتور ذوالكفلي حاج محمد يوسف-جامعة ملايا.....	29
الفصل الأول-النظر في العلاقات والآثار والشبهات المبنية على دعاوي الإشكال.....	35
مشكل الحديث بين أهل الحديث وأصحاب الاتجاه العقلي - د. كلثوم محمد حريد- أ.د. محمد أبو الليث الخيرآبادي.....	37
مشكل الحديث بين منهجية المحدثين وشبهات المستشرقين والمستغربين - د. محمد أحمد محمد عبد العال الشرباني.....	71
مختلف الحديث في تراجم الأبواب عند المحدثين - صحيح البخاري، سنن النسائي أنموذجاً- نهى بنت محمد بن حمد الدوسري.....	113

- الفصل الثاني - أصول ومناهج في التعامل مع مشكل الحديث النبوي 169
- أصول ومناهج في التعامل مع مشكل الحديث النبوي - "منهج التوفيق والترجيح في مشكل الحديث النبوي" - سوسن بنت علي حلواني 171
- مشكل التعارض والاختلاف في السنة النبوية وآثاره على الأحكام الشرعية:
- دراسة تأصيلية - حكيم إبراهيم عبد الجبار الشميري 199
- الفصل الثالث - دراسات تطبيقية لمشكل الحديث النبوي 229
- مشكل أحاديث من أسلم على شرط في العهد النبوي - د. طارق بن إبراهيم بن عبد الرزاق المسعود 231
- مشكل الحديث - دراسة تطبيقية على حديث «أفلق وأبيه» - د. سعد بن عبيد الرفدي 259
- مشكلة الأحاديث الواردة في المفاضلة بين الأنبياء وحلولها - د. صالحة حويض شريان المطرفي 289
- المُفهم في مسألة تزوج النبي ﷺ وهو محرم - رشا بنت عبد الرحمن بن صالح المحمود ... 307
- ردّ الشبهات عن مشكل أحاديث اجتماع الإيمان مع الكبائر - الأستاذ المشارك الدكتور محمد إبراهيم الشربيني صقر 329
- أحاديث مدة مكث النبي ﷺ في مكة بعد البعثة - التي ظاهرها التعارض في الصحيحين - هبة بنت سعد بن حمد الغريب 355
- المشكلات التي تواجه الأسرة في تربية البنات - وحلها في ضوء السنة النبوية - فاتن محمد غزالي سالم الأندنوسي 375

هذا الكتاب



ويقدم هذا الكتاب مجموعة من البحوث في الأحاديث المشككة، تناولها أصحابها نظرياً، وتطبيقياً وبذلك هم قدموا أروع منهج للدفاع عن الحديث المصدر الثاني للإسلام، ومقاومة تشكيكاتهم، وإبراز الحقيقة، وتفسير ما صُحِّ صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث وظهر أن بعضه يخالف بعضاً، فبينوا وجه الحق فيما خفي معناه، وبذلك زالت الشبهات، وانقطعت آلة الكاذبين والهاكدين والسفهاء. وهذا الكتاب يحتوي على: ثلاثة عشر بحثاً جاءت في ثلاثة فصول، الفصل الأول: النظر في العلاقات والآثار والشبهات المبنية على دعاوي الإشكال، وفيه أربعة بحوث؛ والفصل الثاني: أصول ومناهج في التعامل مع مشكل الحديث النبوي، وفيه بحثان؛ والفصل الثالث: دراسات تطبيقية لمشكل الحديث النبوي، وفيه سبعة بحوث. وتلفت النظر إلى أن هذه البحوث قد اجتازت مرحلة التحكيم على أيدي الأساتذة والدكاترة من أصحاب الاختصاص الدقيق، واستحقت للنشر في هذا الكتاب المحكم، والحامل رقماً دولياً، ونسأل الله العلي القدير أن يوفق هذا الكتاب والعاملين عليه للدفاع عن السنة النبوية الشريفة للعمل بما هي أحق به. وهو ولي التوفيق والسداد.



Published By: Mujaheed International for Books SDN BHD

35-2 Jalan Melati Utama 4 Taman Melati Utama,
Setapak 53100, Kuala Lumpur, Malaysia

Tel: +603-1013242 | Fax: +603-3351093 | Email: mujaheedbooks@gmail.com

Facebook: @MujaheedIntl | Instagram: @mujaheedbooks | Twitter: @mujaheed9

ISBN 978-967-2416-42-6



9 789672 416426